

Distr.  
GENERAL

A/48/166  
S/25767  
12 May 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون  
البند ٧١ من القائمة الأولية\*  
نزاع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة الى الأمين  
العام من الممثل الدائم بالنيابة للجمهورية التشيكية لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص بيان بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من وزير خارجية الجمهورية  
التشيكية بشأن قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة  
النووية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية للجمعية العامة في  
إطار البند ٧١ من القائمة الأولية، ولمجلس الأمن.

(توقيع) فلاديمير غالوشكا  
المستشار  
الممثل الدائم بالنيابة

المرفق

بيان من وزير خارجية الجمهورية التشيكية بشأن انسحاب  
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم  
انتشار الأسلحة النووية

ترى الجمهورية التشيكية أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أكبر ركائز نظام الاتفاقات على الحد من الأسلحة، وأنها تسهم في تعزيز الأمن الدولي. وقد اعترف المجلس الوطني التشيكي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بسريان المعاهدة على الجمهورية التشيكية يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بعد حل الجمهورية التشيكوسلوفاكية. وتم فعلا إبلاغ الموقعين على المعاهدة بهذا القرار في رسالة من وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

وفي عام ١٩٩٥ سيقام المؤتمر الخامس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيقوم المؤتمر الى جانب تقييم تنفيذ المعاهدة خلال فترة السنوات الخمس الماضية باتخاذ قرار وفقا للمادة العاشرة - ٢ من المعاهدة بشأن توسيع مدى انطباقها. وأساس رأي وزارة خارجية الجمهورية التشيكية هو ضرورة بذل كافة الجهود لتعزيز المعاهدة قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض. وقد ازدادت خيبة أملها عندما بلغها قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الانسحاب من المعاهدة التي أصبحت طرفا فيها عام ١٩٨٥. فإضعاف المعاهدة خطوة خطيرة قد تعرض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر. كما أن هذا يحدث بعد فترة قصيرة من تعزيز نظام عدم الانتشار النووي بانضمام فرنسا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب افريقيا الى المعاهدة.

ولقد درست وزارة خارجية الجمهورية التشيكية المعلومات المتاحة عن تنفيذ اتفاق الضمانات القائم بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقييمها للوضع الراهن نابع من أن نظام الوكالة في عمليات التفتيش هو الأساس الذي يكفل التقيد بكافة أحكام المعاهدة، وأن على جميع الدول المشتركة فيها أن تسمح بأعمال التفتيش في أرضها. وفي رأي وزارة خارجية الجمهورية التشيكية أن على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تعيد تقييم ما أعلنته من عزم على الانسحاب من المعاهدة. فحل المشكلة يأتي بالطرق السلمية حرصا على صون نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه. وفي هذا الصدد، تتفق وزارة خارجية الجمهورية التشيكية تماما مع بيان الأطراف الموقعة على المعاهدة حول هذه المسألة في يوم ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (S/25515).

-----